الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية: الأسباب والتداعيات والافاق المستقبلية

م. د هديل إبراهيم محمد*

hadeelibrahim@uokirkuk.edu.iq

الملخص

مرت كوريا الجنوبية بمرحلة انتقالية عصيبة لاسيما بعد الازمة التي تسبب بها الرئيس (يون سوك يول) عبر الإعلان عن الاحكام العرفية في (اواخر عام ٢٠٢٤)؛ مما إثر على أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من موقف الرفض المجتمعي لهذا الإعلان ترجم ذلك عبر الرفض البرلماني له وتحديه الرئيس بالانعقاد وكسر حاجز الطوارئ ونزول الالاف من المتظاهرين الى الشارع؛ الا ان تداعيات هذه الازمة قد اثرت بشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد حاولت هذه الازمة ان تقوض الديمقراطية الكورية الجنوبية كما انها القت بأثارها على الاستقرار الاقتصادي عبر هبوط حاد في أسعار العملة المحلية (الوون) فضلا عن تأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية سواء على المدى القريب او المدى المتوسط كما لا يمكن الاغفال عن تأثيراتها على النسيج الاجتماعي. وركزت الدراسة على تساؤل رئيسي كيف إثر الإعلان الاحكام العرفية على أداء المؤسسات السياسية والدستورية؟ وعلى تساؤلات فرعية هي كيف تكونت الأزمة السياسية بين الرئيس الجمهورية والجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية؟ وماهي العوامل التي اثرت على هذه الأزمة؟ وماهي التداعيات الاقتصادية التي اثارتها هذه الازمة على المدى القريب والمتوسط؟ وماهي تداعياتها الإقليمية والدولية؟ وهل اثرت الازمة على ديمقراطية كوريا الجنوبية؟ **الكلمات**

(*) مدرس دكتور جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية

المفتاحيــة: كوريـا الجنوبيـة، الاحكـام العرفيـة، الاسـتقرار الاقتصـادي، النسـيج الاجتماعي.

The Political Crisis in South Korea: Causes, Repercussions, and Future Prospects

Assistant Teacher Hadeel Ibrahim Mohammed
hadeelibrahim@uokirkuk.edu.iq

Abstract

The Republic of Korea has gone through a difficult transitional period, particularly following the crisis triggered by President Yoon Suk-yeol's declaration of martial law in late 2024, which affected the country's political, economic, and social conditions. Despite widespread public opposition to this declaration—which was reflected in the National Assembly's rejection of it and its defiance of the president by convening and breaking through the state of emergency and the taking to the streets by thousands of protesters; however, the repercussions of this crisis have significantly affected the political, economic, and social conditions. as this crisis sought to undermine South Korean democracy and had repercussions on economic stability through a sharp decline in the value of the local currency (the won), as well as its effects on foreign investment in both the short and medium terms. Furthermore, its impact on the social fabric cannot be overlooked. The research question focuses on the main query: How did the declaration of martial law affect the performance of political and constitutional institutions? Sub-questions include: How did the political crisis between the President and the National Assembly in South Korea develop? What factors influenced this crisis? What were the economic repercussions of this crisis in the short and medium term? What were its regional and international repercussions? Did the crisis affect South Korea's

democracy**? Keywords: South Korea, martial law, economic stability, social fabric.**

المقدمة

تعد الازمة السياسية التي شهدتها كوريا الجنوبية في (الثالث من كانون الأول ٢٠٢٤) عبر اعلان رئيس جمهوريتها (يون سوك يول) الاحكام العرفية واحدة من أكثر الازمات السياسية منذ تأسيس الجمهورية الكورية الجنوبية؛ وذلك بسبب تداعياتها الخطرة التي اثارتها، اذ اثرت هذه الازمة على المؤسسات الدستورية واقتصاد البلاد فضلا عن النسيج الاجتماعي، ففي خطوة جريئة ومفاجئة لم تأتِ في سياق حرب خارجية او تمرد داخلي (انقلاب عسكري) اعلن الرئيس فيها فرض الاحكام العرفية متجاوزا على الاحكام الدستورية التي تحكم هذه الصلاحية الاستثنائية محدثا بذلك شرخا عميقا ما بين المؤسسات الدستورية ومهددا الى تقويض الديمقراطية التي حافظ عليها المجتمع منذ عام (١٩٨٧).

كما ان هذه الازمة لم تكن مجرد قرار امني وقتي بل سرعان ما تجاوزت اثاره الاطار السياسي، فقد شكلت نقطة تحول في مسار الديمقراطية واستقراها الاجتماعي والاقتصادي على الرغم من قرار الاحكام العرفية جاء كرد فعل على تزايد الضغوطات على الرئيس من قبل الجمعية الوطنية؛ مما اثار ذلك قلقا حول الحقوق الانسان الأساسية وحرياتهم لاسيما الحقوق المدنية والسياسية، اذ ان تداعياتها الناجمة عن هذه الازمة تجاوزت الحدود السياسية ليشمل تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت هذه الازمة تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية وزيادة الاستقطاب السياسي فضلا عن تعميق الهفوات بين افراد المجتمع كافة. اما تأثيراتها الاقتصادية اذ اثرت على الأسواق المالية والنظام الاقتصادي الكوري الجنوبي عبر انهيار عملة المحلية الكورية الجنوبية (الوون) الى أدنى مستوياتها منذ الازمة الاقتصادية العالمية لعام (٢٠٠٨) كما شهدت البوصة الكورية الجنوبية بيع غير مسبوق من قبل المستثمرين الأجانب بعد ان جمدت

العديد من الشركات استثماراتها داخل البلاد. كما أسهمت هذه الازمة في زيادة الاهتمام حول دور الجيش في الحياة السياسية ومكانة الديمقراطية في ظل الازمات؛ لذا تستدعي هذه الازمة دراسة معمقة لفهم العوامل التي أدت الى تفجيرها والتداعيات المتحملة على مستقبل البلاد لاسيما في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها كوريا الجنوبية. عن طريق طرح العديد من الأسئلة هل فشلت كوريا الجنوبية في المأسسة الديمقراطية؟ وهل يمكن للرئيس اصدار قرارات تعسفية او التصرف بشكل منفرد واصداره القرارات وفقا للقواعد المساومة والتعارض ما بين المؤسسات الديمقراطية؟ وهل رئيس كوريا الجنوبية سيتخلص من الوهم الخاطئ بانه الفائز الذي يكمن في يده كل السلطات، اذ ينبغي له ان يدرك ان هناك مؤسسات تشاركه في السلطة تعتمد على أصوات الناخبين وهي الجمعية الوطنية على الرغم من السياسات السابقة اتسمت بشخصنة السلطة وتركز كل شيء بيد الرئيس.

إشكالية الدراسة:

تركز إشكالية دراسة الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية الأسباب والتداعيات وافاقها المستقبلية على تساؤل رئيسي كيف إثر الإعلان الاحكام العرفية على أداء المؤسسات السياسية والدستورية؟ كيف تكونت الأزمة السياسية بين الرئيس الجمهورية والجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية؟ وماهي العوامل التي اثرت على هذه الأزمة؟ وماهي التداعيات الاقتصادية التي اثارتها هذه الازمة على المدى القريب والمتوسط؟ وماهي تداعياتها الإقليمية والدولية؟ وهل اثرت الازمة على ديمقراطية كوريا الجنوبية؟

فرضية الدراسة:

إن تطورات الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية لها انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية، فعلى المستوى السياسي صوتت الجمعية الوطنية على انهاء حكم رئيس

الجمهورية وسحب الثقة عنه تمهيدا لمحاكمته اما على المستوى الاقتصادي فقد انعكست هذه الازمة سلبا على الاستقرار الاقتصادي سواءً من ناحية هبوط أسعار العملة المحلية والاستثمارات الأجنبية التي تعتمد عليها البلاد في اقتصادها اما من الناحية الاجتماعية فقد قوض الثقة ما بين المواطنين والمؤسسات السياسية.

أهمية البحث:

يرتكز هذا البحث على أهمية معرفة وتحليل شرعية الإعلان الاحكام العرفية دستوريا وقانونيا فضلا عن تقييم تأثير الازمة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مناهج عدة أهمها المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل الأزمة السياسية الكورية الجنوبية واسبابها كذلك اعتمدت الدراسة على المدخل التاريخي.

هيكلية الدراسة:

انقسمت الدراسة على اربعة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة، اذ تناول المحور الأول الإطار النظري سواء بتعريف الازمة السياسية او التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها كوريا الجنوبية اما المحور الثاني فقد تخصص في أسباب الازمة السياسية الذي انقسم بدوره على أسباب داخلية وأسباب خارجية اما المحور الثالث فقد تناول التداعيات والمحور الرابع تخصص في الافاق المستقبلية.

المحور الأول: الإطار النظري

اولاً: مفهوم الأزمة السياسية

يعد مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات تداولا في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. وقبل ان نقوم بتعريف الأزمة السياسية لابد من تحديد

المفهوم اللغوي والاصطلاحي للازمة، فالأزمة لغويا تعني الشدة والقحط فيقال اصابتهم سنة أزمتهم أزما، أي استأصلتهم، وكذلك ألزم علينا الدهر أزم أي اشتد وقل خيره (اليازجي ٢٠١١، ٣٢٣) اما اصطلاحاً فتعرف الأزمة "على انها حالة من توتر ونقطة في التحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سواءً اكانت سلبية ام إيجابية وتؤثر على الكيانات ذات العلاقة المختلفة" (الشعلان ٢٠٠٢، ٢٦)

في حين ان تعريف الأزمة السياسية يشير الى "مواقف حرجة وكوارث سياسية صعبة لها تداعيات خطيرة في ظل عدم معرفة الأسباب والمسببات ومن هي الجهات المتسببة في اثارتها". وتنشأ الأزمة في ظل نقص المعلومات والقلة في البيانات فضلا عن تواجد الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومة ومؤسسات الدولة وفي الجهة المقابلة عجز الحكومة عن تلبية مطالب الافراد، فتصاب القيادات العليا بالضعف والشتات الفكري وعدم المعرفة، فقد تلجأ الحكومة في بعض الأحيان الى استعمال القوة العسكرية (الحريري٢٠١٢ ، ٣٣)كما تُعرف الازمة السياسية "حالة او موقف محرج يواجه متخذ القرار في احدى الكيانات السياسية تتلاحق فيها الاحداث وتتشابك فيها الأسباب والنتائج وقد يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها او تحديد اتجاهاتها ومساراتها المستقبلية" (العيد وامينة ٢٠٢٠، ٩٨) لذا فالأزمة السياسية لحظة حرجة تتعلق بمصير الكيان السياسي للدولة التي تعترضها المشكلة.

ثانيا: مفهوم الاحكام العرفية: يقصد بالأحكام العرفية انها "مجموعة من القواعد والتدابير الاستثنائية تلجأ اليها الدولة في ظل الظروف الطارئة تتيح لها تعطيل كل او بعض القوانين السارية فيها بصورة مؤقتة لدرء الاخطار التي تتعرض لها البلاد". فالأحكام العرفية وفقا لدستور الكوري الجنوبي لعام (١٩٨٧) المُعدل، اذ اكدتا المادتين (٧٦ و٧٧) منه على ايجاز الرئيس اعلان الاحكام العرفية في أوقات الاضطرابات الداخلية او التهديدات الخارجية او الكوارث الطبيعية او

الأزمات الاقتصادية او المحافظة على السلامة والنظام العامين الا انهما وضعتا شرطا عند إعلان الرئيس الاحكام العرفية وهو يتعين عليه اخطار الجمعية الوطنية وعند تصويت الأخيرة على رفع هذه الاحكام على الرئيس ان يذعن الى ذلك. كما أكد الدستور الكوري الجنوبي على التمييز بين نوعين من الاحكام العرفية وهي احكام عرفية استثنائية واحكام عرفية احترازية، فالأولى تفرض في حالات الطوارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية او النزاعات المسلحة وتفرض قيودا على الحريات الأساسية اما الاحكام العرفية الاحترازية، فتستعمل لتامين النظام العام وحماية المجتمع من خطر محتمل وتعد اقل صرامة من الاحكام العرفية الاستثنائية؛ الا انها تؤثر على بعض الحقوق الافراد.

اما مفهوم حالة الطوارئ فتعرف على انها "حالة اعدت لمواجهة ظروف غير مستقرة وغير متكررة لا يمكن مواجهتها بالسلطات التي تمحنها التشريعات العدلية" وهناك تمييز بين الاحكام العرفية وحالة الطوارئ ، اذ يرى بعض فقهاء القانون بان حالة الطوارئ هي حالة طوارئ سياسية وصورية او مفترضة في حين الاحكام العرفية، فيعرفونها بانها حالة الطوارئ الفعلية او الحقيقية او العسكرية وعندما تقرض دولة من الدول حالة الطوارئ يجري اللجوء الى استعمال إجراءات ووسائل استثنائية في حكم البلاد لمواجهة الظروف الاستثنائية ومنها اللجوء الى فرض الحكم العرفي، اذ تتولى فيه السلطة العسكرية مقاليد الأمور في الدولة وممارستها لاختصاصاتها بالقوة المسلحة.(حميدي وغيدان ب.ت، ٩٥) وعلى أساس ذلك هناك مفرقة كبيرة ما بين الاحكام العرفية واحكام الطوارئ.

ثالثا: التحولات الاقتصادية والسياسية في كوريا الجنوبية

مرت كوريا الجنوبية بتحولات كبيرة وكثيره سواءً على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ام على الصعيد السياسي؛ ولذا لابد من بيانها وهي:

١. مرحلة التحولات الاقتصادية

مرت كوريا الجنوبية بتحولات اقتصادية كبيرة، فقد حققت منذ بداية ستينات القرن العشرين معدلات نمو مرتفعة بلغت نحو (٩%) سنويا، لتتحول من مجتمع متخلف يعتمد على الزراعة لا يتجاوز دخل الفرد القومي فيه (٧٨) دولارا الى مجتمع صناعي ينافس دول العالم الصناعية يصل الدخل الفرد فيه الى(٢٠٧٥٩) دولارا أمريكا في عام ٢٠١٠، (معتوق ٢٠١٣، ٧٠)اذ أسهم هذا التطور الاقتصادي في التغيير الاجتماعي والثقافي فتكونت الطبقة الوسطى المتعلمة وظهرت الحركات العمالية تطالب بحقوقها لتتحول كوريا الجنوبية نحو اقتصاد السوق ودعمت الملكية الخاصة؛ مما أتاح للأفراد المشاركة بحرية في الحياة الاقتصادية وجعلهم ذلك يطالبون بان يكون لهم دورا في الحياة السياسية على الرغم من تأكيد النظام السياسي آنذاك بأولوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية (محمد ١٧٩،٢٠٢٤)

٢. مرحلة التحولات السياسية

مرت كوريا الجنوبية بتحولات سياسية، فبعد تقسيم كوريا الى شطين شمالي وجنوبي اخذت الحكومة الكورية الجنوبية على عاتقهما الحفاظ على الامة الكورية عن طريق تبنيها النظام سلطوي من قبل الرئيس (سينغمان ري) ليتحول هذا الحكم في عام (١٩٦١) الى حكما عسكري بقيادة (بارك تشانغ هي) الذي بقي في الحكم حتى عام (١٩٧٩)، فعلى الرغم من تحول النظام من الرئاسي الى النظام البرلماني لمدة اقل من عام الا انه أعيد النظام الرئاسي عن طريق انقلاب عسكري قام به القائد العسكري(تشون دو هوان) في عام (١٩٨٠) وبفعل الضغوط الشعبية شهدت كوريا الجنوبية تحولاً ديمقراطيا في عام (١٩٨٧) ليستمر تبادل السلمي للسلطة بين الرؤساء الكوريين الجنوبيين حتى وقتنا هذا.

على الرغم من مرور كوريا الجنوبية بأزمات عديدة؛ الا انها كانت تتجاوزها سواء كانت ازمات الاقتصادية كأزمة (١٩٩٧) وازمة الاقتصادية العالمية عام (٢٠٠٨) او أزمات سياسية كاتهام بعض الرؤساء بالفساد كالرئيسة (بارك جيون هي) ونزول الشعب الى الشارع ومطالبتهم بإقالتها او الازمة السياسية التي قام بها الرئيس (يون سوك يول) بإعلانه الاحكام العرفية في البلاد في (٣ كانون الأول ٢٠٢٤) التي هي محور هذه الدراسة.

المحور الثاني: أسباب الأزمة السياسية

يعود قرار الرئيس يون سوك يول بإعلان الاحكام العرفية في (٣ كانون الأول ٢٠٢٤) الى مجموعة من الأسباب السياسية تندرج تحت تأثير بيئة من عدم الاستقرار السياسي المتزايد والاضطرابات الداخلية على مدى الأشهر الماضية، فقد واجهت كوريا الجنوبية عقبات كُبرى بما فيها السخط الشعبي والسياسي المتزايد على إدارة الرئيس يون سوك يول، اذ عانى الأخير من مزاعم فساد وانخفاض نسبة تأييده الشعبي فضلا عن معارضة ذات انقسامات واضحة شككت في إدارته ومعالجته للقضايا الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وعلى إثر ذلك سنتناول بشكل من التفصيل هذه الأسباب.

أولا: الأسباب الداخلية

هناك مجموعة من الأسباب الداخلية التي أسهمت بشكل كبير في دفع الرئيس يون سوك يول باتخاذ الاحكام العرفية ومن أبرز هذه الأسباب هي:

١. **الفساد السياسي:** يعد الفساد من مواضيع المعقدة والمتجذرة في تاريخ السياسي الكوري الجنوبي، اذ عرفت الأخيرة فضائح فساد عدة وجرى التحقق مع العديد من المسؤولين الحكوميين بما فيهم رؤساء سابقين، فقد تولى الرئيس يون سوك يول رئاسة كوريا الجنوبية في أيار ٢٠٢٢، فعرف عنه كمدعٍ عام

سابق قاد تحقيقا سجنت على أثره الرئيسة السابقة (بارك جيون هي) كما عُين رئيسا لمكتب المدعي العام في سيول وقاد تحقيقا في فساد احدى الشخصيات المقربة من الرئيس السابق (مون جاي أن)

South Korea's President Yoon ousted2025

على الرغم من اداء الرئيس يون سوك يول دورا بارزا في مكافحة الفساد؛ الا ان ادارته واجهت انتقادات واسعة بشأن قضايا الفساد منها فضائح سياسية، اذ تعرضت حكومته لانتقادات؛ نتيجة قضايا تتعلق بالتحقيقات في الفساد، فقد أُثيرت تساؤلات حول نزاهة بعض المسؤولين في ادارته فضلا عن الاتهامات لاحقت اسرته وزوجته، فعلى الرغم من وضوح قوانين مكافحة الفساد في كوريا الجنوبية بالكسب غير المشروع على زوج او زوجة الموظف العام من قبول الهدايا تزيد قيمتها عن مليون وون أي ما يعادل (٧٤٨$) الا ان زوجة الرئيس (كيم كيون هي) تلقت حقيبة يد من ماركة (ديور) من قبل قس كوري- امريكي (تشوي جاي يونغ) تصل قيمتها الى ٣ مليون وون أي (٢٢٤٠$). ولا يقتصر الامر على ذلك فقد عرفت زوجته أيضا سلسلة من التجاوزات بما فيها الانتحال المتعلق في كتاباتها الاكاديمية وتزوير سيرتها الذاتية (Rashid٢٠٢٤)، ولا يقتصر الامر على ذلك فقد اتهمت زوجته في التلاعب بأسعار اسهم شركة دويتش موتورز، اذ ظهر تقرير أخير لأحدى الصحف الكورية الجنوبية بان هناك تسجيلات صوتية تنسب لـ(كيم كيون هي) وهي تناقش اتفاقية تقاسم الأرباح توزع بموجبها ٤٠% من أرباح الشركة بلاك بيرل للاستثمار (هي شركة المسؤولة عن المخطط بالتلاعب بأسعار الأسهم)، فعلى الرغم من اصدار المدعي العام في محكمة سيول المركزية قرارا في تشرين الأول ٢٠٢٤ الى عدم مسؤولية (كيم كيون هي)جنائيا ورفض التهم الموجهة اليها عبر تعهدها بانها عهدت بحساباتها الى رئيس شركة دويتش موترز آنذاك (كوون اوو سو) كما انها لم تكن على علم باي نشاط غير قانوني للشركة(2025

Hee)الا ان المعارضة داخل الجمعية الوطنية لم تقتنع بهذه الإجراءات؛ مما دفع زوجها الرئيس يون سوك يول الى استعمال حق النقض (الفيتو) في كانون الأول عام ٢٠٢٤ ضد مشروع قانون كان يجيز تحقيقا خاصا في تورطها في التلاعب بالأسهم (Rashid ٢٠٢٤) الا انه بعد سقوط زوجها اعادت الجمعية الوطنية فتح القضية مرة أخرى وقد تكسب (كيم كيون هي) حكما جنائيا لاسيما بعد ظهور تسريبات صوتية لها؛ مما يؤدي الى الغاء القرار السابق (Hee 2025).

٢. **الجمود السياسي داخل قبة الجمعية الوطنية:** يشير هذا الجمود السياسي الى حالة من عدم القدرة على اتخاذ القرارات او تنفيذ الإصلاحات السياسية او تنفيذ البرنامج الحكومي داخل قبة الجمعية الوطنية؛ نتيجة فوز الأحزاب السياسية المعارضة بزعامة الحزب الديمقراطي في الانتخابات التشريعية التي جرت في نيسان ٢٠٢٤ حيث حصل الحزب فيه على ١٥٦ مقعد من أصل ٣٠٠ مقعدا وبالمقابل حصل حزب الشعب الحاكم على ١١٤ مقعدا؛ مما أدى ذلك الى استقالات جماعية داخل حكومة الرئيس يون سوك يول شملت رئيس الوزراء وكبار المسؤولين (ابو غزالة ٢٠٢٤) أسهم ذلك الى شلل في عمل الحكومة لاسيما بعد ان اقرت الجمعية الوطنية مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ وخفضتها بنسبة ٢,٨ مليار دولار ليشمل هذا التخفيض ميزانيات مؤسسات هامة مثل صندوق الاحتياط وميزانية النشاطات الرئاسية (ابو غزالة ٢٠٢٤) اذ رأت فيها الأحزاب المعارضة بان هذه الميزانيات غير ضرورية. كما قدمت هذه الأحزاب مقترح الى عزل كبير المراجعين المكلفين بمراجعة الحسابات الهيئات الحكومية والإدارية فضلا عن عزل بعض المدعين العامين؛ (Wieviorka 2024,1)؛ لذا فان سيطرة الأحزاب المعارضة لاسيما

الحزب الديمقراطي جعل من الصعب تحقيق أي تقدم سياسي او أي انجاز يحسب للرئيس يون سوك يول خلال مدة ولايته المتبقية.

٣. **تصاعد الاختلاف بين الرئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية:** وصف الرئيس يون سوك يول الجمعية الوطنية بانها وحش يدمر الديمقراطية لترد بدورها وتتهم الرئيس بانه يحاول تقويض مؤسسات الدولة(ابو غزالة ٢٠٢٤) اذ تتجلى الفجوة بينهما عبر تقديم الرئيس مشروعا خاصا لقانون الإصلاح الضريبي في ٢٥ تموز ٢٠٢٤ يهدف الى تخفيض الضرائب على أصحاب الشركات الكبرى ويسهم بزيادة تحفيز الاستثمار وزيادة راس المال؛ الا ان المعارضة داخل الجمعية الوطنية قوبلت هذا المشروع بالرفض بحجة ان هذه السياسات تزيد من الهوة المساواة الاجتماعية Korea announces 2024)وبالمقابل اقترحت الجمعية الوطنية مشروعا اخر بزيادة الضرائب على الشركات الكبرى الا ان الرئيس قد استعمل حق الفيتو لهذا المشروع. ولا يقتصر الاختلاف على ذلك، اذ استمر الرئيس يون سوك يول بذريعة اصلاح النظام القضائي عبر تعيينه مدعي خاص للتحقيق في مزاعم الفساد ضد زوجته، الا ان الأحزاب المعارضة داخل الجمعية الوطنية قد رأت في هذا الإصلاح بانه يهدف الى تقويض استقلالية القضاء(Constant2024)كما حاول الرئيس تقويض صلاحيات بعض الهيئات الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد الا ان الأحزاب المعارضة في الجمعية الوطنية لم تسمح بذلك. ان هذه الحالة تعكس التباين في الرؤى والاوليات بين الطرفين وتزيد من العقبات التي تواجه عملية صنع القرار السياسي في النظام الديمقراطي؛ لذا فالصراع بين الرئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية أسهم الى شلل جزئي في البرنامج الحكومي لرئيس يون سوك يول.

٤. **ارتفاع التكاليف المعيشية:** سجل الاقتصاد الكوري الجنوبي زيادة في الخدمات الأساسية مثل التعليم والإسكان والغذاء، اذ تجاوزت التكاليف المعيشية في البلاد متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بنسبة ٥٥% وفقا لتقرير صادر عن البنك المركزي الكوري الجنوبي، ففي حزيران ٢٠٢٤ اظهر التقرير ارتفاعا في أسعار الأغذية والملابس والاحذية بنسب تبلغ ٥٥% و٦١% على التوالي. كما سجل سوق الإسكان ارتفاعا في أسعاره، فقد شهدت المنازل ارتفاعا لاسيما في العاصمة سيول؛ بسبب ارتفاع الطلب على المنازل مقابل العرض المحدود، اذ في حزيران ٢٠٢٤، ارتفعت أسعار المساكن بنسبة ٠,١٥% على أساس شهري، مقارنةً بنحو ٠,٠٤% سجلتها في تموز من العام نفسه، فيما قفزت الأسعار في سيول بنسبة ٠,٧٦%(المخاطر الاقتصادية ٢٠٢٤) كما عمل الرئيس يون سوك يول على خصخصة الخدمات العامة؛ مما اثار المخاوف لدى المواطنين بارتفاع مستوى المعيشي. كما تراجع الدعم للضمان الاجتماعي للفئات المهمشة والضعيفة في ظل الارتفاع المستوى المعيشي. ولا يمكن الاغفال عن تراجع الصادرات الكورية الجنوبية لاسيما في اشباه المواصلات التي على أثرها انخفض معدل النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية الى ١,٤% في عام ٢٠٢٣؛ مما أدى ذلك الى زيادة الضريبة على المواطنين وعلى اثر ذلك قدمت الحكومة ميزانية مقيدة في عام ٢٠٢٤ أدت الى تخفيضات كبيرة في مجالات الحيوية مثل البحث والتطوير والضمان الاجتماعي (Lee٢٠٢٤ ,177–178 اسهم ذلك الى ركود اقتصادي متزايدا وانعداما للمساواة.

٥. **الاحتجاجات العمالية** تمثل الاحتجاجات العمالية وسيلة ضغط على ارباب العمل والحكومات الكورية الجنوبية، اذ تعبر هذه الاحتجاجات عن مطالب العمال وحقوقهم، فقد تسعى الى المطالبة بتحسين أجور العمال لتتناسب مع

ارتفاع في التكاليف المعيشية فضلا عن مطالبتهم بتحسين ظروف العمل؛ مما يربك عمل الحكومة، كإضراب العمال، اذ تسببت هذه الاضطرابات بخسائر ضخمة تقدر بمئات ملايين الدولارات لاسيما في القطاع الخدمات، ففي القطاع الصحي مثلا اضربوا أكثر من ٩٠% من الأطباء المبتدئين عن العمل وقدموا استقالاتهم بصورة جماعية في شباط ٢٠٢٤ احتجاجا على قرار الحكومة بزيادة حصص الالتحاق بكليات الطب وزيارة ساعات عملهم أسهم ذلك الى الغاء عمليات جراحية حرجة وشلل في النظام الصحي (الجزيرة نت ٢٠٢٤)اما في القطاع الاعمال فقد اضرب عمال شركة سامسونج التي تجاوز عددهم ٣٠ ألف عامل في تموز ٢٠٢٤ من اجل المطالبة في تحسين اجورهم لاسيما بعد ان أبدت إدارة الشركة عدم رغبتها بالتفاوض مع نقابة العمال (القاهرة نيوز ٢٠٢٤) كما حاول الرئيس إقرار قانون العمل الجديد بزيادة ساعات العمل الأسبوعية من ٥٢ ساعة الى ٦٤ ساعة الا ان بفعل الاحتجاجات التي نظمتها نقابات العمال تراجع عن ذلك laborlawplus ٢٠٢٤) وبناءً على ما تقدم عَد قرار فرض الاحكام العرفية في البلاد من قبل الرئيس يون سوك يول؛ نتيجة لتفاعل عوامل عدة منها الجمود السياسي داخل قبة الجمعية الوطنية فضلا عن الاضطرابات الاجتماعية، اذ رأى الرئيس في هذا القرار بانه ضرورة لمواجهة التحديات الحالية ولتعزيز الامن الداخلي للبلاد.

ثانيا: الأسباب الخارجية

انتقد الرئيس يون سوك يول بسبب سياسته الخارجية، فقد عزز من تحالفاته مع الولايات المتحدة الامريكية واليابان على حساب كل من كوريا الشمالية والصين أي انه أهمل التوازن الاستراتيجي في منطقة شرق اسيا. وعلى هذا سنبحث بشيء من التفصيل في ذلك:

١. **الولايـات المتحـدة الامريكيـة:** اقامـت كوريـا الجنوبيـة منـذ وقتـا مبكـرا تحالفـا اسـتراتيجيا بعيـد الأمـد مـع الولايـات المتحـدة الامريكيـة يعتمـد علـى التعـاون العسكري والسياسي والاقتصادي وبما يكفل الحماية الامريكية من التهديدات التي تواجهها لاسيما من كوريا الشمالية ومن اجل تحقيق هذا الهدف ارتبطت كوريا الجنوبية بمعاهدة صداقة وحماية منذ عام (١٩٤٥) التي نظمت بقاء القوات الامريكية في قواعد لها واجرائها مناورات عسكرية معروفة باسم "**روح الفريق**" فضلا عن اقامتها مستودعات للأسلحة النووية الامريكية في أراضيها التي بلغت (٣٦) مستودعا(محمد ٢٠١٨، ٢١٧-٢١٨)ولا يقتصر الامر على ذلك، فقد اعلن الرئيس يون سوك يول عن استراتيجية الامن القومي الجديدة من ان توسيع التعاون المشترك بين البلدين يشمل الانترنت والفضاء فضلا عن التعاون في الجانب الامن الاقتصادي والتكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيـة الكـم وغيرهـا مـن المجـالات الأخـرى (انتريجـول للتحلـيلات الاستراتيجية2023) فعلى الرغم من اعلان الرئيس عن التعاون الاستراتيجي الا ان احتمالية فرض تعريفات كمركية على الصادرات الكورية الجنوبية في الوقت التي أصبحت فيه الولايات المتحدة الامريكية السوق الأولى للصادرات الكورية الجنوبية لاسيما في صناعة اشباه الموصلات، اذ تضاعف الفائض التجاري الثنائي لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات الثلاث الماضية الى أكثر من ٥٠ مليار دولار)Wieviorka 2025,2(مما قد يضع البلاد في مازق إدارة الرئيس دونالد ترامب.

٢. **الصين:** اكدت ادارة الرئيس يون سوك يول من اتخاذها مسارا أكثر حزما تجاه الصين؛ نتيجة لانحياز الصيني تجاه كوريا الشمالية، اذ اتخذت ادارته موقفا علنيا في أيار (٢٠٢٣) من الاعتماد على الردع الأمريكي لاسيما ان الصين لا تسهم في فرض عقوبات اممية مفروضة على كوريا الشمالية. (انتريجول للتحليلات الاستراتيجية٢٠٢٣)؛ ونتيجة لتلك الخطوة فقدت الشركات الكورية

الجنوبية العديدة قدرتها التنافسية في الأسواق الصينية، فانخفضت صادراتها الى الصين بنسبة (٢٥%) بين عامي (٢٠٢٢ و٢٠٢٣)؛ يرجع ذلك الى تبنى حكومة الرئيس يون سوك يول موقفا متشددا تجاه الصين من اجل تحجيم نفوذها في صناعة اشباه الموصلات؛(Lee٢٠٢٤ , 177-178) مما أسهم ذلك الى زيادة الضريبة على المواطنين لينعكس عن انخفاض الرضا الشعبي تجاه الحكومة يون سوك يول.

٣. **كوريا الشمالية:** استغلت كوريا الشمالية عدم الاستقرار السياسي في منطقة شرق اسيا مثل حرب الروسية الأوكرانية والتوترات القائمة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية سواءً بشأن تايوان او بشأن الخصومة التجارية بغية تصعيد الضغوط على كوريا الجنوبية وتصدير تهديدات امنية لها عبر اجراء تجارب صاروخية نووية جديدة التي توقفت منذ عام (٢٠١٧)، اذ اختبرت كوريا الشمالية طوال عام (٢٠٢٢) اختبارات مستمرة للصواريخ الباليستية يصل عددها الى (٦٣) صاروخا والصواريخ عابرة القارات فضلا عن عبور اكثر من خمس طيارات بدون طيار حدود كوريا الجنوبية (حسين ٢٠٢٣)كما استغلت كوريا الشمالية الانقسام في مجلس الامن من اجل تطوير أسلحتها لاسيما بعد منع كل من روسيا والصين الولايات المتحدة الامريكية من التشديد على الأسلحة الكورية الشمالية التي تقوم بتجربتها بما فيها الصواريخ قصيرة المدى التي قد يحمل رؤوس نووية علاوة على الصواريخ الباليستية عابرة للقارات (انتريجول للتحليلات الاستراتيجية٢٠٢٢، ٥) فشعور كوريا الشمالية بالانفلات من العقوبات عبر دعم كل من روسيا والصين قد دفعها الى تصعيد التوترات لاسيما بعد قيام برلمان بيونغ يانغ في أيلول(٢٠٢٢) من الشروع في استعمال الاستباقي للأسلحة النووية في حال وقوع مجموعة من السيناريوهات التي قد تتعرض لها البلاد ولا يقتصر الامر على ذلك فقد أشار الرئيس الكوري الشمالي (كيم جونغ اون) ان عام (٢٠٢٣) سيشهد تطويرا لأهداف الجيش عن

طريق زيادة الترسانة النووية بما فيها الأسلحة النووية التكتيكية وتطوير صواريخ تحمل رؤوس نووية مضادة، فعلى الرغم من تهديد الرئيس يون سوك يول بانه في حالة تكرر انتهاك كوريا الشمالية لأراضيه فانه سيعلق العمل باتفاق الذي ابرم (٢٠١٨) الذي بموجبه اقامت مناطق بحرية عازلة مع الشطر الشمالي استهدف به خفض التوتر على طول الحدود؛ الا ان كوريا الشمالية لم تصغِ لتلك التهديدات عبر اختراق في كانون الأول ٢٠٢٢ منطقة حظر الطيران حول المكتب الرئاسي في سيول ليكرر الرئيس دعوته لإلغاء الاتفاق مرة أخرى (حسين ٢٠٢٣) ليقوم الرئيس يون سوك يول بإعلان في ٧ حزيران (٢٠٢٣) عن إستراتيجيته لأمن القومي "من ان كوريا الشمالية هي عدو يسعى الى توظيف اليات التخريب لاسيما في ظل استمرارها في تطوير قدراتها النووية" (انتريجول للتحليلات الاستراتيجية٢٠٢٣)

٤. **روسيا** على الرغم من استمرار العلاقات الثنائية بين كوريا الجنوبية وروسيا، الا ان الأولى قد تعهدت بالمشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا فضلا عن تقديمها الدعم الإنساني للأوكرانيين الا انها في الوقت نفسه أعلنت عن محافظتها على العلاقات الثنائية بينهما فضلا عن العمل على الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الكوري الجنوبية؛ نتيجة تلك العقوبات المفروضة على روسيا وشركاتها التي تعمل في كوريا الجنوبية وذلك على اثر استعملت روسيا موارد الطاقة مثل النفط والغاز كأسلحة أدى الى ارتفاع أسعار النفط عالميا وهو ما اثر سلبا على تكاليف الأنشطة الصناعية الكورية الجنوبية (انتريجول للتحليلات الاستراتيجية٢٠٢٣)وعليه نرى بان انجراف الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول منذ توليه السلطة الى الولايات المتحدة الامريكية وأهمل الصين وكوريا الشمالية؛ أسهم بشكل كبير الى تفاقم من حدة الازمات الامر الذي ولد نوعا من عدم الرضا الشعبي ترجم ذلك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان (٢٠٢٤).

المحور الثالث: التداعيات الناجمة عن الأزمة السياسية

تعد الازمة السياسية التي تفجرت مع اعلان الرئيس يون سوك يول الاحكام العرفية من الاحداث البارزة التي اثرت بشكل كبير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كوريا الجنوبية، فهذه الخطوة لم تكن مجرد تدبير قانوني بل كانت تعبيرا عن حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي اسفرت هذه الازمة عن تداعيات واسعة النطاق شملت تأثيراتها نطاق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لذا يتطلب بنا دراسة تداعيات الناجمة عن هذه الازمة لفهم الديناميكيات المجتمع الكوري الجنوبي في إطار التحولات السياسية المستمرة.

١ .تأثيرات السياسية

تظهر التداعيات الناجمة عن قرار اعلان الرئيس يون سوك يول الاحكام العرفية تأثيرات سياسية ملحوظة المدى القصير والمتوسط، فقد أسهم هذا القرار في احداث تغيرات في طبيعة السلطة السياسية؛ مما أدى الى أزمة دستورية وتُلقي بظلالها على المنظومة الديمقراطية، اذ تعد هذه التأثيرات السياسية نقطة انطلاق لفهم الديناميكيات المعقدة التي يمر بها النظام السياسي في كوريا الجنوبية وهي كما يلي:

أ. اعلان الاحكام العرفية

كافحت إدارة الرئيس يون سوك يول للسيطرة على الأوضاع السياسية المتفاقمة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة لسياسته لاسيما في الجانب الاقتصادي وانتشار التظاهرات على صعيد واسع، ليتخذ الرئيس يون سوك يول خطوة بإعلان الاحكام العرفية وكوسيلة لتعزيز سلطته وقمع المعارضة وقد برر هذه الخطوة بانها اشبه بالأجراء الاحترازي والضروري للحفاظ على الامن الوطني وعمل الدول، اذ تضمن هذا القرار تدابير شديدة تهدف الى قمع الأحزاب السياسية المعارضة له وتعزيز سلطته، فقد علقت الأنشطة السياسية وحظرت التجمعات

العامة والاحتجاجات فضلا عن فرضها السيطرة على وسائل الاعلام ولا يمكن الاغفال عن إعطاء الامر للجيش بالبقاء على أهبة الاستعداد لضمان تنفيذ توجيهاته فيها عن طريق منع أي تجمع داخل الجمعية الوطنية (البرلمان) الذي قد يتحدى سلطته. وقد برر الرئيس يون سوك يول هذا الإعلان بانه استجابة ضرورية لتهديد من المعارضة التي اتهمها بتقويض الامن الوطني وتهديد القيم الديمقراطية في البلاد (السيد ٢٠٢٤) وقد واجه تنفيذ هذا الإعلان مقاومة شرسة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة والشعب فسرعان ما اندلعت الاحتجاجات وعارضت الأحزاب السياسية المعارضة ذلك.

ب. رفض الاحكام العرفية

إن اعلان الاحكام العرفية قد واجه معارضة شديدة من قبل المجتمع الكوري الجنوبي وكان على مستويين الأول على المستوى الرسمي والأخر على المستوى الشعبي، ففي المستوى الرسمي واجهت الجمعية الوطنية معارضة فورية وقوية للأحكام العرفية على الرغم من محاولات هذا الإعلان الى قمع المعارضة السياسية داخل الجمعية الوطنية؛ الا ان الاخيرة أدت دورا كبيرا بفعل تمتعها بسلطة كبيرة في مقاومة تصرفات الرئيس، فقد سارع قادة الأحزاب السياسية المعارضة الى ادانة الاحكام العرفية زاعمين انها حركة غير دستورية واستبدادية تنتهك المبادئ الديمقراطية في البلاد، فتصدت احدى النائبات في الجمعية الوطنية (آن غوي ريونغ) للقوات الجيش التي حاولت فرض سيطرتها على مقر الجمعية الوطنية؛ مما جعلها رمزا للمقاومة ضد هذه الإجراءات (ابو غزالة ٢٠٢٤) ليقوم نواب اخرون بالاجتماع في داخل مقر الجمعية الوطنية لمعارضة قرار الرئيس عبر التصويت، فقد صوت (١٩٠) عضوا من اصل (٣٠٠) عضوا بما فيها (١٨) عضوا من حزب الشعب الذي ينتمي الرئيس يون سوك يول اليه برفض اعلان الاحكام العرفية (السيد ٢٠٢٤) لذا فقد اظهر هذا الرفض البرلماني قوة المؤسسات الديمقراطية في

كوريا الجنوبية واكد في الوقت نفسه على مبدا الفصل بين السلطات الذي يعد بمثابة الحجر الأساس في النظام السياسي في البلاد.

كما أدت الازمة السياسية الى استقالات جماعية في الإدارة العليا بما فيها استقالة رئيس ديوان الرئيس وعدد من مستشاريه مثل مستشار الامن القومي (شين وون سيك) (The koreatimes 2024) فقد جاءت هذه الاستقالات كمؤشر على الانقسامات داخل الحكومة. ولم تكتفِ الجمعية الوطنية بإلغاء قرار الرئيس بإعلان الاحكام العرفية بل بدأت بإجراءات عزل الرئيس يون سوك يول، فبعد عشرة أيام صوت اعضاء الجمعية الوطنية على عزل الرئيس على الرغم من فشل الجمعية الوطنية في محاولة عزله للمرة الأولى بعد غياب أعضاء حزب الشعب الذي ينتمي اليه الرئيس. كما عزل رئيس الوزراء خليفته بالوكالة (هان داك سو) في (٢٧ كانون الأول)؛ نتيجة رفضه اكمال عزل الرئيس وتقديمه للعدالة لاسيما بعد اتهامه من الأحزاب المعارضة بعرقلة تعيين (٣) قضاة من قضاة المحكمة الدستورية التسعة بعد ان رفض التوقيع على تعينهم من اجل بتهم بالمصادقة على عزل الرئيس والبدء بمحاكمته (الجزيرة نت ٢٠٢٤) ليجري تعين وزير المالية (تشوي سانغ موك) رئيسا بالوكالة على البلاد.

اما على المستوى الشعبي فقد اعرب المواطنون الكوريون الجنوبيون عن رفضهم لإعلان الاحكام العرفية واستيائهم من تصرفات الرئيس يون سوك يول عن طريق الاحتجاجات الشعبية وإعلان العصيان المدني واحتشدوا ضد ما سموه بـ**(تجاوز الاستبدادي)**، فقد عكست هذه الاحتجاجات مخاوف كبيرة من تأكل الحريات المدنية وإمكانية قمعهم (السيد ٢٠٢٤) وازداد من غضبهم هو استدعائهم للتاريخ في احداث مجازر مشابهة للمجازر التي احداثتها احداث (غوانجو) على اثر اعلان الاحكام العرفية في عام (١٩٨٠) من قبل الرئيس الأسبق تشون دو هوان؛ مما اسهم ذلك في زيادة حدة الاحتجاجات الشعبية واحتمالية عودة الحكم العسكري. ولا يقتصر الامر على المواطنين فقط بل دعت منظمات المجتمع المدني الى

الاحتجاجات وطالبت باستعادة الديمقراطية، اذ نظم هؤلاء الاعتصامات وشكلوا سلاسل بشرية لمنع الجيش والشرطة من فرض تدابير الاحكام العرفية (السيد ٢٠٢٤) كما عبرت النقابات عن غضبها تجاه سياسات الرئيس بما عدوه الفشل في معالجة تداعيات حادثة ايتايو في عام (٢٠٢٢) عندما رفض عزل كبار المسؤولين ومنهم وزير الامن (لي سانغ مين) ومن ثم ترقيته الى وزير الدفاع. ولم يقتصر الامر على ذلك بل أعلن الاتحاد نقابات العمال عن اضراب عام حتى يقدم الرئيس استقالته. كما ادى الأعلام المحلي والدولي دورا في ابراز الاحتجاجات وتسليط الضوء عليها لاسيما في ساحة (غوانغهوامون) وامام مقر الجمعية الوطنية، اذ ركزت الوسائل الاعلام على المشاهد الاحتجاجية والدعوات المتكررة لحماية القيم الديمقراطية الوطنية (ابو غزالة ٢٠٢٤)؛ ونتيجة لهذه التطورات قام الرئيس يون سوك يول بإلغاء الإعلان بعد ست ساعات من اقراره.

ج. ازمة دستورية تؤثر على المنظومة الديمقراطية

في اعقاب قرار الاحكام العرفية التي أعلنه الرئيس يون سوك يول ترتب على ذلك أزمة دستورية لاسيما بعد الدعوات التي طالبت باستقالته وعزله من منصبه لتؤكد المعارضة السياسية في هذا الجانب من ان تصرفات الرئيس هذه تهدد الأسس الديمقراطية في البلاد وتقوض الثقة الشعبية في المؤسسات الحكومية، فقد بادرت الجمعية الوطنية الى البدء في اجراء عزل الرئيس فضلا عن مطالبتهم بالمساءلة عن افعاله، فقد بدأت عمليات اطلاق تحقيقات قانونية ومؤسسية بسرعة ردا على قراره بإعلان الاحكام العرفية وبدأ القضاء بالفحص فيما اذ كان القرار مخالفا للدستور وقوانين البلاد. كما ركزت التحقيقات على الانتهاكات المحتملة للسلطة وانتهاكات حقوق الانسان لاسيما قمع حرية التعبير والتجمع كما خضع المسؤولين عدة داخل إدارة الرئيس الى التدقيق والفحص؛ نتيجة لأدوارهم في تنفيذ الاحكام العرفية (السيد ٢٠٢٤)

وبعد تعيين وزير المالية (تشوي سانغ موك) قائما بأعمال رئيس الجمهورية تمت الموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين ثلاثة قضاة للمحكمة الدستورية بهدف النظر في القضية المتعلقة بإقالة الرئيس خلال (١٨٠) يوما، فاذا ايدت المحكمة الدستورية قرار العزل كما فعلت مع الرئيسة (بارك جيون هي) عام (٢٠١٦)، فيجري اقالة يون سوك يول واجراء الانتخابات خلال ٦٠ يوما اما في حالة الغاء المحكمة قرار الجمعية الوطنية بإقالة الرئيس كما فعلت مع الرئيس (روه مو هيون) عام (٢٠٠٤) فيعاد الى منصبه وتجري الانتخابات في موعدها المقرر عام (٢٠٢٧) (لوجود نص دستوري تجري بموجبه انتخابات الرئاسية لمرة واحدة فقط ولمدة خمس سنوات). لتقوم المحكمة الدستورية بإصدار قرار يفضي الى عزل الرئيس يون سوك يول في (٤ نيسان ٢٠٢٥) ومن ثم يخضع الرئيس يون سوك يول الى تحقيق جنائي بتهمة التمرد وهي تهمة تتجاوز حصانة الرئيس المعتادة من الملاحقة القانونية اذ تصل العقوبة لتهمة التمرد الى السجن المؤبد او الإعدام (Manyin 2024,3)

لتبدأ ازمة دستورية أخرى تلقي بظلالها على المنظومة الديمقراطية، عبر عدم امتثال الرئيس يون سوك يول لقرار المحكمة الدستورية باعتقاله. وبعد محاولات عدة خضع الرئيس يون سوك يول وجرى اعتقاله من المكتب التحقيق في الفساد في (١٥ كانون الأول ٢٠٢٥) وقد شارك في العملية أكثر من (٤٠٠٠) عنصر من القوات الامنية ١(؛Suzuki 2025) مما يظهر الطبيعة المعقدة للازمة القائمة وتأثيرها على استقرار النظام السياسي.

وعليه نرى ان تنفيذ اعلان الاحكام العرفية قد واجه مقاومة شرسة من الأحزاب السياسية المعارضة والمواطنين، فسرعان ما اندلعت الاحتجاجات وعارضت الأحزاب السياسية المعارضة ذلك. كما أدى احجام الجيش عن دعم تحرك الرئيس يون سوك يول الى اضعاف شرعيته ليتطور الامر الى اجتماع

أعضاء الجمعية الوطنية والتصويت على الغاء هذا القرار ويعزز هذا السياق ما أكد عليه المجتمع الكوري الجنوبي من أهمية القيم الديمقراطية في البلاد.

٢. تأثيرات اقتصادية

أ. تراجع العملة الكورية الجنوبية (الوون)

أسهمت الازمة السياسية بشكل كبير على الأسواق، اذ شهدت الأخيرة تقلبات حادة فور اعلان احكام العرفية، اذ تراجعت عملة الوون (العملة الرسمية لكوريا الجنوبية) الى أدني مستوياتها منذ تشرين الثاني (٢٠٢٢)، فقد تراجعت بنسبة (٢%) مقابل الدولار الامريكي أي سجل الوون مستوى يصل (١٤٨٦) وون؛ نتيجة لمخاوف المستثمرين بشأن الاستقرار السياسي وهذا الانخفاض في العملة يسهم بزيادة تكاليف الاستيراد؛ مما يفاقم التضخم ويؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي. كما سجلت أسهم بعض الشركات الكبرى انخفاضا بنسب متفاوتة في قيمتها السوقية مثل شركة (كوبانغ) الرائدة في تجارة الإلكترونيات؛ الا انها سرعان ما استعادت بعض خسائرها بعد تراجع الرئيس يون سوك يول عن قرار الإعلان الاحكام العرفية(Deffenbaugh2024) فقد تراجعت مؤشرات الأسهم بنسبة ٤% على الرغم من ان البنك المركزي في كوريا الجنوبي قد وفر السيولة اللازمة لاستقرار الأسواق الاقتصادية (الجزيرة نت ٢٠٢٤)ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان بعض أسهم الشركات الكورية الجنوبية في الولايات المتحدة الامريكية انهارت هي الأخرى فقد تراجع أسهم شركة (COUPANG) بنسبة (٣,٧٤%) Shock (2025)كما لا يمكن الاغفال عن وجود بعض الأسهم الكورية الجنوبية التي تتداول بأسعار اقل من قيمتها السوقية مقارنة بنظيراتها العالمية فقد يطلق على هذه الأسهم بـ (الخصم الكوري) يرجع ذلك الى أسباب هيكلية منها التوترات مع كوريا الشمالية المستمرة وهيمنة التشيبول على هذه الأسهم فضلا عن توزيعات أرباح جدا متواضعة (Banerjee and Ranganathan 2024.)الا ان بفعل اعلان

الرئيس الاحكام العرفية قد نزلت قيمتها السوقية كما قد يدفع بعض الشركات الأجنبية الى تامين اكبر للاستثمار في هذه الأسهم.

ب. التأثير على الاستثمارات الأجنبية

تعد الاستثمارات الأجنبية احدى الاعمدة الأساسية للنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، فبفعل اعلان الرئيس الإحكام العرفية بدا المستثمرون الأجانب ومع تزايد المخاوف بتدهور الوضع السياسي بدا بعض المستثمرون بتثبيط نشاطات أعمالهم داخل كوريا الجنوبية لاسيما بعد الانخفاضات في الأسواق المالية وتراجع قيمة الأسهم وارتفاع معدل الفائدة على القروض (Suzuki 2025,2) فقد دفع ببعض الشركات الخوف من تدهور الوضع السياسي الى بيع اسهمهم، فقد بلغ صافي مبيعات الأجنبية (٤٠٨) مليار وون في اليوم الأول من اعلان الرئيس الاحكام العرفية ليرتفع هذا المبلغ الى ما يقارب (٣) تريلون وون خلال المدة من (٤-٢٠ كانون الأول) (newsfutunn 2025) ووفقا لوزارة التجارة الكورية الجنوبية تراجعت الاستثمارات في البلاد بنسبة (١٤,٦%) في النصف الأول من العام (٢٠٢٥) وهو اعلى نسبة تصلها البلاد بعد الازمة الاقتصادية العالمية في عام (٢٠٠٨) واحداث جائحة (كوفيد ١٩) (Seo 2025)

المحور الرابع: الافاق المستقبلية

شكل اعلان الرئيس يون سوك يول الاحكام العرفية صدمة سياسية للمجتمع الكوري الجنوبي فعلى الرغم من مرور أكثر من عام على هذه الحادثة الا انه لا يزال الوضع داخل البلاد يعاني من ارتداد هذه الازمة كما انه سيكون امام كوريا الجنوبية مُدد زمنية قد تكون طويلة لتجتاز هذه الازمة وتداعياتها الممتدة؛ لذا فقط وضعت هذه الازمة البلاد امام ثلاث سيناريوهات في المستقبل وهي كما يلي:

السيناريو الأول وهو السيناريو استعادة الاستقرار النسبي عبر التراجع عن اعلان الأحكام العرفية وتدخل القضاء فبعد ان تراجع الرئيس عن اعلان الاحكام العرفية

وبدا البرلمان بإجراءات عزلة ليتدخل القضاء ويكون له اليد الفاصلة في هذه الازمة وازالة الغموض القانوني الذي اكتنف النظام السياسي الكوري الجنوبي بقدرته على محاسبة كبار المسؤولين، فقد حكمت محكمة سول المركزية في (٣ كانون الثاني ٢٠٢٦) حكمها الأول على الرئيس يون سوك يول بالسجن المؤبد واصدرها عددا من الاحكام على مساعديه فمثلا أصدرت حكما على رئيس الوزراء الأسبق (هان دول سو) بالسجن لمدة (٢٣ عاما) وأصدرت حكمها على وزير الداخلية السابق (لي سانغ مين) بالسجن لمدة (٧) أعوام (Ryall ٢٠٢٦،)فعلى الرغم من ان هذا السيناريو الأكثر ورودا بفعل اثبات كوريا الجنوبية ديمقراطيتها المرنة وقدرتها على استعادة الاستقرار الداخلي وإدارة السياسة الخارجية وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية الا ان هناك تحديات تواجه الديمقراطية المستقبلية فيها عبر اجراء تعديل دستوري لدور الرئيس وإصلاح للبيروقراطية وابعاد الفساد عن المحاكم وتحقيق هيئة تشريعية فعالة وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات الدولة مما يسهم في تقوية القيم الديمقراطية وتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني اذ يتطلب ذلك جهودا فعالة في التواصل والشفافية لتهدئة المخاوف العامة وتعزيز المشاركة السياسية.

السيناريو الثاني الانقسام السياسي ويمكن لهذا السيناريو ان يتفاقم الانقسام السياسي والاجتماعي الذي تسببه قرار اعلان الاحكام العرفية وقيام انتخابات رئاسية مبكرة في حزيران ٢٠٢٥ وفوز مرشح المعارضة الحزب الديمقراطي (لي جي ميونغ)(Sneider 2026)اذ يواجه هذا الأخير معارضة شديدة من قبل الحزب الشعب (حزب الرئيس السابق يون سوك يول) لاسيما ان هذا الحزب فيه تيارا كبيرا يدعم الرئيس السابق ويرون بان الأخير هو ضحية مؤامرة. كما ظهرت للعلن تحركات لليمين المتطرف التي تدعم الرئيس السابق يون سوك يول، فقد قادت هذه الحركات مظاهرات حاشدة رافضة لحكم الرئيس الحالي (لي جي ميونغ) واصفين حكمه بالانتقام السياسي؛ لذا فمن الممكن ان يصبح هؤلاء أكثر انتقامية

كما من الممكن ان يقوم الحزب الشعب بتصعيد هجوم سياسي شامل تعويضا عن ضعفه. ووفقا لهذه المعطيات فمن الممكن ان تشهد البلاد مظاهرات ضد الحكومة مما يزيد من حدة التوترات بين السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية فتزيد من تفشي الفساد وانتهاكات حقوق الانسان فيعمق الازمة ويؤثر سلبا على شرعية الحكومة وقد تواجه الدولة ضغوطا خارجية وداخلية لاستعادة سيادة القانون وتعزيز الحقوق الانسان قد تعقد الازمة السياسية عدم الاستقرار السياسي في كوريا الجنوبية سيؤدي الى اضعاف الموقف الاستراتيجي لكوريا الجنوبية لاسيما في تعاملها مع كوريا الشمالية، اذ انشغال القادة كوريا الجنوبية بالشأن الداخلي سيقلل من قدرتها على الانخراط بنشاط في الدبلوماسية او الرد على استفزازات كوريا الشمالية فالجهود المبذولة من قبل كوريا الجنوبية ستتبعثر سواء في احيائها للحوار او للتعاون الاقتصادي بين الكوريين مثل عادة فتح مجمع (كايسونغ الصناعي) او مشاريع (جبل كومكانغ) السياحية او قد يؤدي الى تعليق المساعدات الإنسانية مما يزيد من توتر العلاقات الهشة بين الطرفين او قد تستغل كوريا الشمالية الأوضاع بتصعيدها للاستفزازات العسكرية بما فيها التجارب الصاروخية او الهجمات الالكترونية (Suzuki 2025,3)

السناريو الثالث التحول في نمط الحكم، اذ يمكن ان يؤدي تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية الى تحول جذري في نمط الحكم، فقد تتخذ إجراءات لإعادة تشكيل النظام السياسي برمته وقد تسفر هذه التغيرات الى صياغة دستور جديد او ادخال تعديلات جوهرية؛ مما قد يعيد تعريف الأدوار والمسؤوليات بين السلطات المختلفة ويعيد تقييم العلاقة ما بين الحكومة والفرد فضلا عن ذلك قد تظهر هناك دعوات الى اجراء تعديلات دستورية او تعزيز للضمانات المؤسسية لمنع تجاوز السلطة التنفيذية في المستقبل لاسيما بعد تآكل الثقة الشعبية بالحكومة مما يسهم ذلك في زيادة نفوذ المجتمع المدني والحركات الشعبية وقد يدفع ذلك الى مزيدا من الشفافية والمسائلة وإعادة التأكيد على المعايير الديمقراطية. وهذا ما تشهده البلاد

في الوقت الحاضر فهناك عدد من الأطراف والقوى المجتمعية التي ترغب بإجراء تعديل دستوري على صلاحيات رئيس الجمهورية وتقيد إقرار الاحكام العرفية وجعله اختصاصا مشتركا ما بين رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية. او قد يكون هناك تدخل الجيش في السياسة وإعادة الحكم العسكري في المستقبل فعلى الرغم من ان عدم تدخل الجيش في السياسة في الوقت التي أعلن به الرئيس الاحكام العرفية يعود الى نضج الجيش الكوري الجنوبي وعدم استغاله للفرصة للمضي في تقويض الديمقراطية في كوريا الجنوبية عبر قيامها بانقلاب عسكري لاسيما بعد اعلان الرئيس بعدة ساعات بإلغاء الاحكام العرفية الا ان هذا قد يتحول في المستقبل سواء القريب ام البعيد.

الخاتمة

تمثل الازمة التي تسبب بها الرئيس يون سوك يول في كانون الثاني ٢٠٢٤ عبر الإعلان عن الاحكام العرفية واحدة من اخطر الاختبارات التي واجهت الديمقراطية الدستورية في كوريا الجنوبية منذ انتقالها في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، فبقرار فردي واحد تجاوز الرئيس صلاحياته الدستورية؛ مما اسهم ذلك بتداعيات كبيرة اثرت على أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ كشفت عن هشاشة التوازن بين السلطة التنفيذية والرقابة البرلمانية، فعلى الرغم من موقف الرفض المجتمعي لهذا الإعلان ترجم ذلك عبر الرفض البرلماني له وتحديه الرئيس بالانعقاد وكسر حاجز الطوارئ. تابع ذلك الى استقالات جماعية في الإدارة العليا بما فيها استقالة رئيس ديوان الرئيس وعدد من مستشاريه مثل مستشار الامن القومي فضلا عن مواجهة الشعب لهذا الإعلان عبر النزول الى الشوارع مطالبين بإلغاء الاحكام العرفية ومحاسبة الرئيس.

الا ان الوقائع قد اثبتت بان اعلان الاحكام العرفية لم يكن قرارا تنظيميا استثنائي بل كان فعلا تمرديا على مؤسسات الديمقراطية وتعطيلها وهذا ما اكدت

عليه المحكمة سيول المركزية عند ادانتها لرئيس سون سوك يول بالسجن المؤبد ومن ثم اكد النظام السياسي الكوري الجنوبي مرونته المؤسسية عبر استجابته لاحتواء البلاد من الانهيار عن طريق البدء بعزل الرئيس بطريقة دستورية وصولا الى محاكمته فضلا عن ضخ الأموال في الأسواق للحد من انهيار العملة الكورية، فقد أسهمت هذه الخطوات بسيادة حكم القانون وقوة المؤسسات الديمقراطية في كوريا الجنوبية والتأكيد في الوقت نفسه على مبدا الفصل بين السلطات الذي يعد بمثابة الحجر الأساس في النظام السياسي في البلاد؛ الا ان هناك العديد من التحديات التي اظهرتها هذه الازمة منها الانقسامات السياسية داخل الأحزاب السياسية منها حزب الشعب(حزب الرئيس السابق سون يوك يول) وصعود قوى يمنية متطرفة تجعل من خطاب الرئيس السابق الهاما له كما كشفت هذه الازمة السياسية ان هناك نقاط ضعف كبيرة في البنية السياسية أهمها انعدام الولاء الحزبي فبعد اعلان الرئيس الاحكام العرفية سرعان ما قام عدد من أعضاء حزبه بالتصويت ضد قراره.

الاستنتاجات:

١. اثبتت ازمة الإعلان عن الاحكام العرفية مرونة المؤسسات السياسية والدستورية لاسيما السلطة التشريعية والقضاء عبر اجتماع الأول وكسر حاجز الطوارئ وإعلان الاحكام العرفية والبدء في إجراءات عزل الرئيس اما الثانية (السلطة القضائية) فقد اثبتت هي أخرى على مرونتها عبر الحكم على الرئيس يون سوك يول بالسجن المؤبد؛ مما يثبت ذلك سيادة القانون .

٢. اهم العوامل التي دفعت الرئيس يون سوك يول الى اتخاذ قرار الاحكام العرفية هي الجمود السياسي داخل قبة البرلمان (الجمعية الوطنية)؛ نتيجة سيطرة أحزاب المعارضة عليه.

٣. أدت هذه الازمة الى مجموعة كبيرة من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية السياسية أسهمت في ظهور استقطاب سياسي وانقسامات سياسية بين الأحزاب السياسية لاسيما الحزب الشعب (حزب الرئيس السابق يون سوك يول) اما تداعياتها الاقتصادية فقد اثرت بشكل كبير على هبوط أسعار العملة المحلية الى أدني مستوياتها منذ ازمة الاقتصادية العالمية (عام ٢٠٠٨) اذ هبطت قيمته الى نحو (٢%) مقابل الدولار الأمريكي كما اثرت على الاستثمارات الأجنبية عن طريق بيع الأصول الأجنبية وتجميد الاستثمارات داخل البلاد.

٤. ان من اهم التداعيات الاجتماعية التي أثارتها الازمة السياسية هي تقويض الثقة بين افراد المجتمع فضلا عن صعود قوى اجتماعية يمينة متطرفة لم تكن معروفة سابقا داخل المجتمع الكوري الجنوبي.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

١. اليازجي، صبحي رشيد. ٢٠١١. إدارة الازمات من وحي القران الكريم: دراسة موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الامية، غزة، المجلد التاسع عشر، العدد ٢:٣٢٣.
٢. الشعلان. فهد احمد. ٢٠٠٢. إدارة الازمات: الأسس، المراحل، الاليات. الرياض: اكاديمية نايف العربية الأمنية.
٣. الحريري ، محمد سرور. ٢٠١٢. إدارة الازمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الازمات السياسية الدولية، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع..
٤. العيد، حيتامة وزناندة امينة. ٢٠٢٠. إدارة الازمة من منظور العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية نظرية، مجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، الجزائر، المجلد ٤، العدد١: ٩٨.
٥. حميدي، علي هادي وإسماعيل صعصاع غيدان. ب، ت. التنظيم القانوني لأنظمة الاستثناء (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية٦ ، العدد ٣:، ٩٥.
٦. معتوق، فردريك.٢٠١٣. المارد الاسيوي يسيطر: مقاربة سيوسو-معرفية لتجارب معاصرة (اليابان- كوريا-سنغافورة- الصين)، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع..
٧. محمد، هديل إبراهيم. ٢٠٢٤. التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية للمدة من ١٩٨٧-٢٠١٥، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع

٨. ابو غزالة، محمد. ٢٠٢٤. الاحكام العرفية في كوريا الجنوبية: جذور الازمة وتداعياتها الداخلية والخارجية،المانيا: مركز ترينذز للبحوث والاستشارات
٩. السيد، احمد. ٢٠٢٤. الازمة السياسية في كوريا الجنوبية: تداعيات محاولة الرئيس فرض الاحكام العرفية، المركز المصري للفكر والدراسات والاستراتيجية.
١٠. : https://ecss.com.eg/50496/
١١. المخاطر الاقتصادية للتراجع السكاني في كوريا الجنوبية. ٢٠٢٤.
١٢. https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/

١٣. القاهرة نيوز. ٢٠٢٤. لزيادة الأجور اضراب ٣٠ ألف موظف في سامسونج عن العمل، ١٠ تموز٢٠٢٤،: http://alqaheranews.net
١٤. الجزيرة نت. ٢٠٢٤. كوريا الجنوبية ستنشر المزيد من الجراحين العسكريين لمواجهة اضراب الأطباء المبتدئين. ٢٠٢٤.
١٥. http://aljazeera.net
١٦. الجزيرة نت. ٢٠٢٤.الازمة السياسية تهدد الثقة بالاقتصاد في كوريا الجنوبية، ٢٠٢٤. https://www.aljazeera.net/ebusiness/
١٧. انتريجول للتحليلات الاستراتيجية٢٠٢٣. ما دلالات استراتيجية الامن القومي الجديدة لكوريا الجنوبية.٢٠٢٣
١٨. : https://apa-inter.com/post.php?id=6473 .
١٩. محمد، احمد عبد الله .٢٠١٨، تحديات الازمة الكورية، مجلة كلية الآداب، العدد١٢: ٢١٧-٢١٨.
٢٠. انتريجول. للتحليلات الاستراتيجية .٢٠٢٢. التصعيد المتزامن: كيف استغلت كوريا الشمالية حرب أوكرانيا في تحقيق مصالحها، ٢٠٢٢.
٢١. حسين، ميرال .٢٠٢٣. ابعاد الاستراتيجية النووية لكوريا الشمالية لعام ٢٠٢٣
٢٢. https://apa-inter.com/post.php?id=5604

*هي حادثة تدافع بين المراهقين في العاصمة سيول تحديدا في منطقة ايتايون في احتفالية الهالوين التي راح ضحيتها أكثر من ١٥١ شخصا.

Lasit Of References

1. South Korea’s President Yoon ousted.2025” Brash ex-prosecutor loses reckless gamble with martial law”, 4 April 2025 .
2. https://www.straitstimes.com
3. Rashid, Raphael.2024.” the first lady and Dior bag: The scandal shaking up South Korean politics”. 2024.https://www.theguardian.com/world
4. Hee, Kim Keon.2025.” Recording raises questions about past investigation (Kor), Korea JoongAng daily, 19 Jun 2025, https://koreajoongangdaily.joins.com
5. Wieviorka, Sophie2024.. the point of view: Following his failed power grab South Korean president Yoon escapes impeachment, Aperiodic, No.24/240 :1

6. Korea announces. 2024. “tax reform proposals including clarifications of global minimum tax rules”, 7 Ago2024, http://ey.com and ministry of economic and finance.
7. Constant, James .2024.”South Korea is spiraling toward a Polarized Justice system, 29 May 2024, http://thediplomat.com
8. Lee, Kang Kook2024. Korea`s economic growth and the growth model in the changing Global economy, The Japanese political economy, Routledge, Vol50, No2:177-178.
9. laborlawplus. 2024. Korean labor law update q3 2024, 31 oct 2024 https://www.laborlawplus.com/
10. Wieviorka, Sophie.2025. South Korea: a year after the political crisis, markets are buying the promise of stability, credit-agricole. https://etudes-economiques.credit-agricole.com/Publication/2025-janvier/k-drama-in-seoul# The koreatimes.2024. Yoon's Senior aides offer to resign en masse over martial law declaration, 4 Dec 2024, https://www.koreatimes.co.kr
11. Manyin, Mark E.2024. South Korean political crisis: Martial law and impeachment, Congressional research service, Foreign Affairs..
12. Suzuki, Noriko. 2025. South Korea’s political crisis: Implications for democracy Governance and Regional security with the GCC States, Gulf research center.
13. Deffenbaugh, Ryan .2024.Coupang south Korea stock recover some losses as President lifts martial law order , Investor`s business Daily,: https://www.investors.com/news/technology/coupang-stock-south-korea-
14. Shock, Martial Law. 2025. Soaring Exchange Rates and Financial Market Panic, 4 Dec 2025.
15. http://m.koreatimes.com/article/20241204/1541781
16. Seo, Kim Seong . 2025. Korea's FDI dips 18% as of Q3 2025 amid weak M&A and currency, 2025, https://m.ajupress.com/view/20251015110548940
17. News futunn.2025. Due to the turmoil in the political situation, foreign investors have sold off South Korean Assets, with a net Sell of over 3 trillion won in 13 trading days, 2025, https://news.futunn.com/en/post/51552819/due-to-the-turmoil-in-the-political-situation-foreign-investors?level=1&data_ticket=1775481513899475
18. Banerjee, Ankur and Vidya Ranganathan. 2024. Politics prove investors right on the 'Korea Discount', 4 Dec 2024, https://www.reuters.com/markets/asia/politics-prove-investors-

right-korea-discount-2024-12-04/?utm_source=Sailthru&utm_medium=Newsletter&utm_campaign=Morning-Bid-Asia&utm_term=120424&lctg=669743fcc8f84ee2b70911f7

19. Suzuki, Noriko. 2025. South Korea's political crisis: Implications for democracy Governance and Regional security with the GCC States, Gulf research center.
20. Ryall, Julian.2026. What's next for South Korea after Yoon's life sentence? 2026.
21. https://p.dw.com/en/whats-next-for-south-korea-after-yoons-life-sentence/a-76035428
22. Sneider ,Daniel. 2026.South Korea's Continued Political Polarization: Lee Jae-Myung's foreign policy successes
23. in the shadow of political polarization, 2026:
24. https://www.jiaponline.org/2026/01/south-koreas-continued-political.html